الأمم المتحدة
A/HRC/56/18
الجمعية العامة
Distr.: General
10 May 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024
البندان 2 و6 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صـــندوق التبرعات الخاص بالمســـاعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسـان 119/17 الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة أن تقدم معلومات خطية محدّثة سـنوياً عن عمليات صـندوق التبرعات الخاص بالمسـاعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاسـتعراض الدوري الشـامل وعن الموارد المتاحة له. وقد أُعد التقرير بالتشـاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات ويتضمن لمحة عامة عن التبرعات والنفقات، إلى جانب تناول الأنشطة الممولة والنتائج المحققة منذ تقديم التقرير السابق. ويتضمن التقرير معلومات عن المبادرات التي يدعمها صندوق التبرعات من أجل تعزيز التعاون التقني خلال الجولة الرابعة للاســـتعراض الدوري الشـــامل، ومعلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنســان 30/51 بشــأن تعزيز صــندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 17/6، إلى الأمين العام أن ينشئ صندوق تبرعات لتقديم المساعدة المالية والتقنية يتيح، بالاقتران مع آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وموافقته. وطلب المجلس، في قراره 21/16، تعزيز صندوق التبرعات وتفعيله لمساعدة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض الحالة الخاصة بكل منها. وطلب أيضاً إنشاء مجلس أمناء لصندوق التبرعات وفقاً لقواعد الأمم المتحدة مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل.

2- وتدير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بالاشتراك مع صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، المنشأ أيضاً بموجب القرار 17/6. وبما أن المساعدة المشتركة التي يقدمها صندوقا التبرعات تمكّن الدول من المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل في جميع مراحلها، فينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقرير المتعلق بعمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل[(1)].

3- وطلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 51/30 المعنون "تعزيز صندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان"، إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز القدرات المكرسة للمفوضية السامية الممولة من الميزانية العادية من أجل تنفيذ ولايتي صندوقي التبرعات. وفي عام 2023، كررت وفود عدة دول، خلال المناقشات العامة التي جرت في إطار البند 6 من جدول الأعمال في الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين للمجلس، دعواتها إلى تقديم المزيد من المساعدة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً- عمليات صندوق التبرعات

ألف- مجلس أمناء صندوق التبرعات

4- يقدم مجلس أمناء صندوق التبرعات المشورة إلى مفوضية حقوق الإنسان بشأن توجه السياسات العامة والاستراتيجية فيما يتعلق بتشغيل الصندوق. وفي عام 2013، ونظراً لأوجه التكامل بين ولاية صندوق التبرعات وولاية صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، عيّن الأمين العام أعضاء الصندوق الأخير للعمل في مجلس أمناء كلا الصندوقين. ويُعيّن أعضاء مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويُختارون على أساس خبرتهم الواسعة في مجالي حقوق الإنسان والتعاون التقني. وأعضاء المجلس هم أزيتا بيرار عوض (جمهورية إيران الإسلامية) (رئيسةً)، ونوزيفو جانواري - باردیل (جنوب أفريقيا)، وسانتياغو كوركويرا - كابيزوت (المكسيك)، ومارغريت نيكلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وداينيوس بوراس (ليتوانيا). ويُشغَل منصب الرئيس على أساس التناوب، وتغطي فترة الولاية، كحد أدنى، دورتين من دورات مجلس الأمناء وإحاطة واحدة من الإحاطات الشفوية التي تُقدَّم سنوياً بشأن المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي عام 2023، أعاد مجلس الصندوق انتخاب السيدة برار عوض رئيسةً.

(1) A/HRC/56/19.

5- ويعقد مجلس الأمناء دورتين عاديتين في السنة. وعقدت الدورة التاسعة عشرة لمجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في جنيف في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2023. وركزت الدورة التاسعة عشرة، وهي الأولى التي تعقد حضورياً في جنيف منذ عام 2019، على تقييم دور التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تقدمها مفوضية حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، في سياق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. وركزت المناقشات على استعراض المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول لإنشاء أو تعزيز آليات وطنية لتقديم التقارير ومتابعة التوصيات المقدمة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وأحاط مجلس الأمناء علماً بالتعاون الجاري بين صندوق التبرعات وبرنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات الذي أُنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 268/68، والذي يعزز مبدأ التكامل بوصفه أحد المبادئ الرئيسية للاستعراض الدوري الشامل على النحو الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان.

6- وشدد مجلس الأمناء على الدور الأساسي للبرلمانات في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، التي تتطلب إجراءات تشريعية، وشدد على ضرورة تعزيز التنسيق داخل مفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما بين الموظفين العاملين مع الآليات الأخرى وفي الميدان، من أجل زيادة الدعم الذي تقدمه المفوضية إلى البرلمانات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشدد أعضاء مجلس الأمناء على أن التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء ينبغي أن يكون مكملاً هاماً للعمل الذي يضطلع به النظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل. وبناء على ذلك، سيكون على المفوضية مواصلة جهودها لتعزيز المشاركة والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسخير الإمكانات الكاملة للآليات في النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وأشار مجلس الأمناء إلى أن نشر مستشارين إقليميين للاستعراض الدوري الشامل في 11 مكتباً إقليمياً للمفوضية، على النحو المتوخى في قرار المجلس 30/51، يتيح فرصة لتوسيع نطاق الدعم التقني المقدم إلى الحكومات، ولا سيما حكومات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

7- وعُقدت الدورة العشرون لمجلس الأمناء في بيشكيك، في قيرغيزستان، وفي ألماتي وأستانا، في كازاخستان، في الفترة من 12 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وهي أول زيارة يقوم بها مجلس الأمناء إلى منطقة آسيا الوسطى. وركزت الدورة على استعراض التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية، بما في ذلك بدعم من صندوق التبرعات، لتعزيز إعمال حقوق الإنسان في المنطقة. وعُقد اجتماع مختلط كجزء من الدورة تضمن إجراء مناقشات حضورية مع شركاء المفوضية السامية في كازاخستان وقيرغيزستان وحوارات عبر الإنترنت مع شركاء مختارين في طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان ومع مختلف شُعب ووحدات مفوضية حقوق الإنسان في جنيف.

8- ولاحظ مجلس الأمناء مع الارتياح أنه تم تقديم مساعدة تقنية فعالة لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك في كازاخستان، وإنشاء أو تعزيز الآليات الوطنية للإبلاغ عن التوصيات المقدمة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومتابعتها، وضمان التنفيذ الفعال للتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان، في ارتباط وثيق مع أهداف التنمية المستدامة. واعتبر مجلس الأمناء أن الجهود التي تبذلها المفوضية، بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، لإدراج إشارات صريحة إلى التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تشكل ممارسة جيدة.

9- وبما أن مجلس الأمناء يشرف على أنشطة الصندوقين، فإن أحدث تقرير قدمه رئيس مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان[2] يتضمن معلومات أيضاً عن التعاون التقني من أجل متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل.

باء- النتائج التي تحققت عن طريق تنفيذ الأنشطة التي دعمها صندوق التبرعات في عام 2023

10- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المساعدة والدعم التقنيين بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها. وفي عام 2023، نُفّذت العديد من المبادرات بدعم من صندوق التبرعات، بما في ذلك في إسواتيني، وأنتيغوا وبربودا، وتوغو، والجمهورية الدومينيكية، وطاجيكستان، وغامبيا، وكازاخستان، وليسوتو، والنيجر، وهايتي.

11- وكفلت المفوضية اتباع نهج شامل على مستوى المفوضية بأكملها لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء من خلال صندوق التبرعات، وتعزيز التنسيق والتكامل مع برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، والمكاتب الإقليمية أو الميدانية للمفوضية. واستناداً إلى اختصاصات الصندوق، تركز المفوضية مساعدتها التقنية في خمسة مجالات ذات أولوية يرد ذكرها أدناه.

1- تنفيذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل

12- منذ الجولة الثانية، تركز الاستعراضات تركيزاً خاصاً على تنفيذ التوصيات التي قُبلت في السابق. وتشكل التوصيات مدخلاً للمفوضية للتعاون البناء مع جميع الدول، وتعزيز العمليات التي تقودها وتمسك بزمامها جهات وطنية. ويرتكز الدعم المقدم من المفوضية على نهج شامل ومتكامل للمساعدة التقنية يشمل التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب توصيات الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

13- وفي عام 2023، مكّن صندوق التبرعات المكاتب الإقليمية للمفوضية ومستشاري حقوق الإنسان العاملين على المستوى القطري من تقديم الدعم التقني للدول من أجل تنفيذ التوصيات المقبولة. وفي طاجيكستان، ساعد مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية السلطات في تحسين الإطار التشريعي المتعلق بحرية الصحافة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الأفراد مسلوبي الحرية. وقدمت المفوضية الدعم التقني لصياغة قانون جديد لوسائط الإعلام، بما في ذلك من خلال اجتماع مائدة مستديرة شارك فيه برلمانيون وخبراء في وسائط الإعلام لمناقشة الأنظمة المتعلقة بالشبكات الاجتماعية والمدونين. وعلاوة على ذلك، وبدعم من صندوق التبرعات، أجريت مشاورات بين ممثلي الدول ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما ساهم في صياغة قانون جديد يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقدم الدعم أيضاً إلى فريق عامل مكلف بصياغة قانون بشأن وقف تنفيذ الأحكام ووضع الأشخاص تحت المراقبة.

14- وفي إسواتيني، قُدم الدعم التقني لتنفيذ التوصيات المقبولة المتعلقة بمشاركة المرأة في صنع القرار والعنف ضد النساء والأطفال. وقد مكّن صندوق التبرعات كبير مستشاري حقوق الإنسان في المفوضية من المساهمة في تعزيز القدرة الوطنية على التصدي للعنف الأسري والجرائم الجنسية. وشملت المبادرة مجموعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مدعون عامون وضباط شرطة وأخصائيون اجتماعيون ومهنيون صحيون وموظفون قضائيون، مما يضمن مشاركة القطاعات المعنية مشاركة شاملة.

(2) A/HRC/55/78.

وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عقدت حلقة عمل حضرها 40 ممثلاً عن مؤسسات رئيسية للعدالة وإنفاذ القانون، مثل ممثلي دائرة شرطة إسواتيني الملكية والسلطة القضائية ومدير النيابات العامة. وركزت حلقة العمل على التطبيق العملي للأحكام القانونية المتعلقة بالجرائم الجنسية والعنف الأسري. ومكّنت المناقشات السلطات من تحديد الثغرات في قدرات مؤسسات الدولة ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والمجتمعي، حيث لا يزال التنفيذ محدوداً.

15- وعلاوة على ذلك، أدت المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية، بدعم مالي من صندوق التبرعات، دوراً حاسماً في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في إسواتيني، بما يتماشى مع العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلد. ونفذت مبادرات للتوعية وبناء القدرات استهدفت 400 امرأة إسواتينية للتشجيع على ترشيح السيدات. وشملت هذه المبادرات التربية المدنية باللغة السّواتية، ولا سيما في المناطق الريفية. وبالتعاون مع مؤسسة المرأة الأفريقية للسلام والتنمية ومكتب نائب رئيس الوزراء، نُظمت أربع حلقات عمل إقليمية لزيادة مشاركة المرأة من خلال التدريب على القيادة والتمكين. واستكمالاً لتلك الجهود، أُطلقت حملة عبر الوسائط المتعددة، بتأييد من شخصيات مؤثرة، بمن في ذلك الملك مسواتي الثالث، مما يؤكد أهمية الدور القيادي للمرأة. وكانت الحملة تهدف إلى زيادة تعزيز ضرورة مشاركة المرأة في القيادة في إسواتيني، من خلال مواءمة رسائل الحملة مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

16- وكان التأثير الملموس لحلقات العمل الإقليمية المحددة الهدف والحملة الإعلامية في إسواتيني واضحاً في الزيادة في عدد النساء المرشحات للانتخابات الوطنية والتنافس فيها، حيث ترشحت أكثر من 30 امرأة ليصبحن عضوات في البرلمان، مما يمثل زيادة كبيرة منذ عام 2018. وترجمت الزيادة في عدد المرشحات إلى مكاسب كبيرة في البرلمان، حيث انتخبت 13 امرأة لمجلس الشيوخ وانتخبت 12 امرأة لمجلس النواب.

17- وفي الجمهورية الدومينيكية، أسهمت مبادرات التوعية وبناء القدرات، بدعم من كبير مستشاري حقوق الإنسان في المفوضية، في الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل بشأن مكافحة خطاب الكراهية والتمييز. واستخدم صندوق التبرعات لتعزيز القدرة الوطنية على إدماج نهج حقوق الإنسان في الإصلاحات التشريعية، مع التركيز على التشريعات المناهضة للتمييز. وفي أيلول/سبتمبر 2023، نُظمت ندوة بالتعاون مع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب، جمعت 42 مشاركاً (بينهم 15 امرأة) و31 برلمانياً، لمناقشة ومراجعة تشريعات مكافحة التمييز بهدف صياغة مشروع قانون شامل لمكافحة التمييز. ونظمت حلقة عمل للمتابعة حضرها 45 مشاركاً، بالتعاون مع وزارة الخارجية واللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية حقوق الإنسان. واسترشدت المناقشات التي دارت في الحلقة الدراسية بمنشور المفوضية المعنون *"حماية حقوق الأقليات: دليل عملي لوضع تشريعات شاملة لمكافحة التمييز"*.

18- وعلاوة على ذلك، ساهمت المفوضية، بدعم مالي من صندوق التبرعات، في تعزيز قدرة اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية حقوق الإنسان، التي تترأسها وزارة خارجية الجمهورية الدومينيكية وتضم 37 ممثلاً لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، على مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة ومنع جرائم الكراهية والتمييز العنصري. ووضعت مجموعة أدوات شاملة على أساس الصكوك القانونية الدولية ومنشورات الأمم المتحدة ذات الصلة، تقدم تعاريف أساسية ورسائل وموارد إضافية للتعمق في كل موضوع. ونُظمت أيضاً مبادرات توعية شملت تنظيم حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر 2023 للجنة المشتركة بين المؤسسات لحماية حقوق الإنسان ومديري الاتصالات في مؤسسات الدولة الرئيسية. وقد حضرها 51 مشاركاً، بينهم 35 امرأة.

19- وفي كازاخستان، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى، بالشراكة مع محفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المساعدة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وكان الهدف من هذا الدعم تيسير إجراء تقييم شامل لقدرة المؤسسة وإطارها القانوني الأساسي، بغية التشجيع على إجراء المزيد من التحسينات. ومن خلال عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة المعنيين، حددت عملية التقييم الثغرات وساعدت في إيجاد حلول لتعزيز فعالية المؤسسة، ومواءمتها مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

20- وفي غامبيا، ساعد كبير مستشاري حقوق الإنسان في المفوضية، بمساعدة مالية من صندوق التبرعات، وزارة العدل في تنظيم مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل. وحضر هذه المشاورات أكثر من 100 مشارك يمثلون الوزارات ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة. وركزت المناقشات على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وعلى الإجراءات ومتطلبات الإبلاغ للاستعراض الدوري الرابع للبلد، المقرر إجراؤه في عام 2024.

21- ونظمت وزارة العدل مشاورات تهدف إلى التصدي للعنف الجنسي والجنساني في غامبيا. وفي سياق الاستعراض الثالث للبلد، جرى تحديد التحديات التي تعوق التصدي للعنف الجنسي والجنساني، مما أسفر عن عدة توصيات قدمتها الدول الأعضاء لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة هذه الانتهاكات. وفي ضوء التوصيات، شارك نحو 50 ممثلاً لوكالات إنفاذ القانون والوزارات التنفيذية في المشاورات الوطنية، التي ركزت على ضرورة التنسيق والتعاون الفعالين بين مختلف كيانات الدولة، ووضع استراتيجيات لتحسين التحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني ومقاضاة مرتكبيها، وآليات للتصدي للحواجز التي تعوق الإبلاغ عن هذه الحالات ومقاضاة الجناة لاحقاً. ومن خلال هذه الجهود التعاونية، سعى أصحاب المصلحة إلى تعزيز آليات مكافحة العنف الجنساني في غامبيا. وعُززت هذه الجهود بحملة توعية عامة بشأن العنف ضد النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، أُطلقت في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

22- وفي أنتيغوا وبربودا، وبدعم مالي من صندوق التبرعات، نُفذت حملة لتعزيز الوعي العام بمبدأي المساواة وعدم التمييز الواردين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تمشياً مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالتأييد. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، واحتفالاً بالذكرى الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وضعت مجموعة لوحات إعلانية في مواقع عامة بارزة، بما في ذلك المطار الدولي. وقد نفذت المبادرة بمشاركة نشطة من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلين عن الأمم المتحدة. وتماشياً مع التوصيات المقبولة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، نُظمت هذه الحملة بالتزامن مع الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23- وفي ليسوتو، تعاون مستشار المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعاوناً وثيقاً مع وزارة العدل والقانون والشؤون البرلمانية، إلى جانب اتحاد ليسوتو الوطني لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل إجراء تقييم شامل لامتثال البلد لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في محاولة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بتعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، يسرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنظيم دورة، انضم إليها أعضاء الآلية الوطنية المعنية بتقديم التقارير والتنفيذ والمتابعة، وخبراء وطنيون معنيون بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تقييم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونتيجة لهذا التعاون، أعد مشروع تقرير أولي بموجب الاتفاقية وقدم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

2- إنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة أو تعزيزها

24- شجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 33/51، الدول على إنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة أو تعزيزها، وعلى تبادل الممارسات والخبرات الجيدة في استخدامها لوضع سياسات عامة تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تتلقى الدول بانتظام توصيات بإنشاء مثل هذه الآليات في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وتكفل هذه الآليات التنسيق الفعال بين الجهات الحكومية وتعمل بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، مثل مكتب الإحصاء الوطني والبرلمان والجهاز القضائي، وبالتشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وتساعد المفوضية الدول على إنشاء هذه الآليات أو تعزيزها، بما في ذلك من خلال برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات وبدعم مالي من صندوق التبرعات.

25- وفي عام 2023، قدم صندوق التبرعات هذا الدعم إلى عدة بلدان. ففي ليسوتو، مكّن صندوق التبرعات مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية من مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى آلية وطنية أنشئت حديثاً من أجل التنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وشهدت آلية ليسوتو الوطنية للإبلاغ والتنفيذ والمتابعة، التي يترأسها وزير العدل والقانون والشؤون البرلمانية، تعزيزاً كبيراً لقدراتها. وبعد تأخير تقديم التقارير الذي دام سبع سنوات، قدمت ليسوتو، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تقريرها الدوري الخامس بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعد تقرير دوري بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو ينتظر موافقة مجلس الوزراء عليه.

26- وفي عام 2023، نظمت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات في هايتي حملة في ثماني من مقاطعات البلد، بدعم من صندوق التبرعات، لنشر التوصيات المقدمة إلى البلد مؤخراً في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وأتاحت الحملة فرصة لتوعية 188 ممثلاً عن مؤسسات الدولة (بينهم 41 امرأة)، وأفراد من قوات الأمن ومنظمات المجتمع المدني وصحفيون، بدور كل جهة فاعلة في تنفيذ التوصيات. كما عُقدت حلقتا عمل للتوعية يسرتا تحديد أولويات التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل على أساس الاحتياجات والحالات المحلية.

27- وعلاوة على ذلك، حددت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات في هايتي 22 جهة اتصال محلية داخل الوزارات الرئيسية من خلال حلقات العمل هذه. وكُلفت جهات الاتصال بدعم اللجنة في تنفيذ ولايتها على الصعيد المحلي عن طريق جمع المعلومات عن تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. وكانت هذه الزيارات هي أولى بعثات اللجنة على مستوى الإدارات التي تمت بالمشاركة الحضورية، وهي تمثل أول تعاون مباشر لها مع سلطات الإدارات والحكومات المحلية منذ إنشاء اللجنة في عام 2013. وأعربت كل من اللجنة والسلطات المحلية عن ارتياحهما إزاء الجلسات التوعوية والإعلامية، وعن اهتمامهما الشديد بمواصلة عمليات التبادل هذه في المستقبل.

3- وضع خطط لتنفيذ التوصيات

28- نتيجة لزيادة القدرات التنسيقية التي توفرها الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، تطور الدول خططاً لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وربطها بالجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكثيراً ما تُدعم خطط تنفيذ التوصيات بقاعدة بيانات الوزارة المعنية. وبناء على طلب الدول الأعضاء، تتيح المفوضية قاعدة بيانات تتبع التوصيات على الصعيد الوطني[3].

(3) انظر الرابط https://nrtd.ohchr.org/en.

وتمكّن قاعدة البيانات الدول من أخذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مباشرة من الفهرس العالمي لحقوق الإنسان[4] الذي وضعته المفوضية، بغية إضافة توصيات من الآليات الإقليمية، عند الاقتضاء، لتجميعها وترتيبها حسب الأولوية، من أجل وضع خطة تنفيذية وإعداد تقارير عن تنفيذ التوصيات.

29- وفي عام 2023، دعم صندوق التبرعات المبادرات التي اقترحتها الدول من أجل وضع خطط لتنفيذ التوصيات وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء قواعد بيانات على الإنترنت مرتبطة بها. وفي إسواتيني، تم لأول مرة وضع خطة تنفيذ للاستعراض الدوري الشامل واعتمادها. وبالمثل، قدم مستشار المفوضية لحقوق الإنسان الدعم إلى وزارة العدل في كازاخستان في صياغة خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل.

30- وقدم عنصر حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات من أجل مواءمة سياسات حقوق الإنسان وفقاً للتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل. ووضعت هايتي أول خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، والتي تنتظر موافقة مجلس الوزراء عليها منذ عام 2019 بسبب المأزق السياسي الذي طال أمده وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد. وفي شباط/فبراير وأيار/مايو 2023، نظمت اللجنة، بمساعدة عنصر حقوق الإنسان وبدعم مالي من صندوق التبرعات، حلقتي عمل لضمان الأخذ بعملية تشاورية لاستعراض الخطة، مع مراعاة التوصيات المقدمة خلال الاستعراض المتعلق بهايتي في عام 2022. وفي إطار حلقات العمل، حدد أصحاب المصلحة الذين يمثلون مختلف القطاعات في جميع أنحاء البلد توصيات رئيسية للتنفيذ، بما في ذلك توصيات متعلقة بالحق في الصحة والتعليم، والوصول إلى العدالة، وحماية الطفل، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار السياسي. وقدمت خطة العمل المحدّثة إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها.

31- وفي الجمهورية الدومينيكية، قدم كبير مستشاري المفوضية الدعم للجنة حقوق الإنسان المشتركة بين المؤسسات، التي تترأسها وزارة الخارجية وتضم 37 ممثلاً عن مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، في وضع اللمسات الأخيرة على تنقيح الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2022 واعتماد تمديد الخطة للفترة 2023-2034. واختتمت العملية التعاونية المتعلقة بوضع اللمسات الأخيرة على الخطة الوطنية المنقحة في أيار/مايو 2023 واستفادت من المساهمات الموضوعية التي قدمتها 11 من وكالات الأمم المتحدة التي لديها مكاتب في البلد. وحددت الخطة سبع مجموعات مستقلة، مع الاعتراف بأوجه الضعف التي تعتريها وحاجتها إلى اهتمام خاص، فضلاً عن تدابير محددة للتصدي للتمييز. كما دعم صندوق التبرعات إطلاق حوار وطني في آب/أغسطس 2023 من خلال الترويج لمبادرة حقوق الإنسان 75، وبالتالي إنشاء منصة لأعضاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات لتحديد الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ الخطة الموسعة من خلال عملية تشاورية.

32- وفي النيجر، تعاونت المفوضية مع السلطات لتيسير تنفيذ خطة وطنية تهدف إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الثالثة. ومن أجل حشد الجهود الحكومية على جميع المستويات، نُظمت أربع حلقات عمل إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، في تاهوا ودوسو وزندر ونيامي، لتكون بمثابة منصات لتعميم خطة التفعيل على أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد. وحضر حلقات العمل هذه ما مجموعه 189 مشاركاً (144 رجلاً و45 امرأة)، بمن فيهم مديرو مختلف دوائر الإقليمية اللامركزية في الدولة. وعززت حلقات العمل التبادلات المثمرة بشأن التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف

(4) انظر الرابط https://uhri.ohchr.org/en.

المحددة في الخطة الوطنية لتنفيذ التوصيات. واشترك صندوق التبرعات وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديم الدعم التقني إلى حكومة النيجر، مما يجسد التعاون الفعال بين مختلف كيانات الأمم المتحدة في مساعدة الحكومة على تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

33- وعقب اعتماد خطة عمل وطنية في نيسان/أبريل 2023 لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، أطلقت حكومة طاجيكستان، بمساعدة من مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية وبدعم مالي من صندوق التبرعات، حملة لتثقيف وتوعية موظفي الحكومات المحلية بالخطة الوطنية، لضمان مشاركتهم النشطة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وعقد وفد يضم ممثلين عن إدارة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الرئيس، ومكتب أمين المظالم، ووزارة العدل، ومكتب المدعي العام، ومكتب حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو منظمة غير حكومية، اجتماعات توعية في خمس بلديات. وساعدت هذه الاجتماعات، التي حضرها ما مجموعه 194 مسؤولاً محلياً، على تعزيز التفاهم والالتزام بتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وقدمت المفوضية الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة لتقييم تنفيذ التوصيات الواردة خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل من خلال عملية تشاركية. وتهدف نتائج هذه المناقشات إلى أن تكون بمثابة أساس لإعداد طاجيكستان تقرير منتصف المدة لتقديمه إلى الآلية في عام 2024.

34- وفي هايتي وليسوتو، قدمت المفوضية الدعم لإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات، تستخدم أداة للتنسيق والرصد الفعالين للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية حقوق الإنسان. وفي ليسوتو، أتاح التمويل المقدم من صندوق التبرعات توفير التدريب لأعضاء وحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل والقانون والشؤون البرلمانية لتمكينهم من إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات وتعهدها.

35- وعلاوة على ذلك، أتيحت لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليسوتو إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات التتبع. وقد مكنهم ذلك من الحصول على معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات بغية دعم مساعيهم في مجال الدعوة والرصد. واعتبروا قاعدة البيانات أداة حاسمة لضمان الشفافية والمساءلة طوال العملية.

4- تعزيز القدرات البرلمانية في مجال التنفيذ

36- أوصت المفوضية، في تقريرها عن مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل، بأن تنشئ البرلمانات لجاناً لحقوق الإنسان وأن تعزز تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل[5].

37- ويقدم صندوق التبرعات، بالتنسيق مع صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل ومن خلال الأنشطة المشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي، الدعم لتعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على المشاركة في جميع مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل.

38- وفي عام 2023، قدم صندوق التبرعات الدعم للأنشطة القطرية، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات لفائدة أعضاء اللجان البرلمانية ذات الصلة، بهدف تعزيز الوظائف الرقابية لتلك اللجان. ففي ليسوتو، على سبيل المثال، يسّر مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية، بالتعاون مع وزارة العدل والقانون والشؤون البرلمانية، حلقة عمل شارك فيها 60 برلمانياً بشأن دور البرلمان الرقابي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبحثت المناقشات التحديات والفرص القائمة فيما يتعلق بأداء الوظائف الرقابية للبرلمانات الوطنية، إلى جانب استراتيجيات تعزيز الدور الرقابي لبرلمان ليسوتو. وتجدر الإشارة إلى أن 90 في المائة من المشاركين في حلقة العمل كانوا برلمانيين منتخبين حديثاً، مما يجعل هذه المناقشات جيدة التوقيت وذات قيمة كبيرة.

(5) A/HRC/38/25.

5- تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية

39- من المجالات الإضافية للدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات إدماج التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان في وثائق البرمجة القطرية الموحدة للأمم المتحدة. وتمشياً مع دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان[6]، ينبغي أن تنعكس هذه التوصيات بصورة متزايدة في التقييمات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وكذلك في برمجة فرادى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

40- ومعظم الأنشطة التي استفادت من الدعم المقدم من صندوق التبرعات في عام 2023 قد نُفّذت بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لمبادرات محددة تهدف إلى تعبئة جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرة الدول على تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز أوجه التآزر مع الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، في سياق إعداد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027، قدم عنصر حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الدعم لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل دمج التوصيات الموجهة إلى هايتي خلال الاستعراض الثالث، لعام 2022، في كل من التحليل القطري المشترك وإطار التعاون.

41- وقدم مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية الدعم لفريق الأمم المتحدة القطري في كازاخستان في مواءمة برامجه مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات من خلال حلقة عمل لبناء القدرات عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. كما قُدمت المساعدة التقنية لتيسير المناقشات مع الفريق القطري ومنظمات المجتمع المدني بشأن دورهما في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد، من أجل الاستعراض المقبل لكازاخستان في عام 2025.

42- ولاحظ مجلس أمناء صندوق التبرعات مع التقدير، خلال زيارته إلى كازاخستان وقيرغيزستان في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الجهود التي تبذلها المفوضية في المنطقة لضمان إدراج توصيات الاستعراض الدوري الشامل في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

ثالثاً- الوضع المالي لصندوق التبرعات

43- يبين الجدول (1) أدناه بالتفصيل الوضع المالي لصندوق التبرعات (الإيرادات والنفقات) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي السنوات السابقة، تجاوز مجموع النفقات التبرعات المقدمة، مما يعكس الزيادة الكبيرة في عدد طلبات الدول للحصول على الدعم، وانخفاض التبرعات منذ عام 2019. وفي عام 2023، اتخذ قرار بالحد من النفقات لضمان مستوى كاف من الاحتياطيات لاستمرار عمل صندوق التبرعات في عام 2024.

(6) انظر الرابط www.un.org/en/content/action-for-human-rights/index.shtml.

الجدول 1

بيان الإيرادات والنفقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	
الإيرادات	
التبرعات الواردة في عام 2023	703 232,07
المكاسب/الخسائر بسبب أسعار الصرف	(1 462,91)
إيرادات متنوّعة وإيرادات الاستثمار	76 731,98
مجموع الإيرادات	**778 501,14**
النفقات	
تكاليف الموظفين	9 230,00
تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)	71 563,96
سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين	8 877,78
سفر الممثلين والمشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية	103 668,15
خدمات تعاقدية	101 175,56
تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى	148 887,61
اللوازم والسلع الأساسية والمواد	549,38
المعدات والمركبات وقطع الأثاث	7 029,61
المِنح (أقل من 000 50 دولار) والزمالات	–
تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)	58 620,56
مجموع النفقات	**509 602,61**
تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)	–
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة	268 898,53
الرصيد الافتتاحي، 1 كانون الثاني/يناير 2023	1 086 341,73
التبرعات المستحقة غير المدفوعة	–
مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 355 240,26**

44- ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. واستلم صندوق التبرعات منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2023، ما مجموعه 929 137 8 دولاراً من 24 دولة (انظر الجدول 2 أدناه).

45- وفي عام 2023، كانت التبرعات المقدمة للصندوق أعلى مما كانت عليه في السنوات المتأثرة بتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقدم أحد عشر بلداً تبرعات للصندوق بمبلغ إجمالي قدره 232 703 دولار (انظر الجدول 3 أدناه). غير أن مستوى التبرعات المقدمة للصندوق لا يكفي للاستجابة للعدد المتزايد من طلبات المساعدة التقنية. وفي عامي 2022 و2023، تمكن صندوق التبرعات من تمويل الثلث فقط من أكثر من 30 من مقترحات مشاريع المساعدة التقنية، وذلك بسبب محدودية التمويل المتاح. ويلزم تعزيز الوضع المالي للصندوق تدريجياً بغية الوصول إلى دخل سنوي لا يقل عن 3 ملايين دولار من التبرعات.

الجدول 2

التبرعات الواردة منذ إنشاء صندوق التبرعات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	
الإيرادات	
التبرعات الواردة في عام 2023	703 232,07
المكاسب/الخسائر بسبب أسعار الصرف	(1 462,91)
إيرادات متنوّعة وإيرادات الاستثمار	76 731,98
مجموع الإيرادات	**778 501,14**
النفقات	
تكاليف الموظفين	9 230,00
تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)	71 563,96
سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين	8 877,78
سفر الممثلين والمشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية	103 668,15
خدمات تعاقدية	101 175,56
تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى	148 887,61
اللوازم والسلع الأساسية والمواد	549,38
المعدات والمركبات وقطع الأثاث	7 029,61
المِنح (أقل من 000 50 دولار) والزمالات	–
تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)	58 620,56
مجموع النفقات	**509 602,61**
تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)	–
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة	268 898,53
الرصيد الافتتاحي، 1 كانون الثاني/يناير 2023	1 086 341,73
التبرعات المستحقة غير المدفوعة	–
مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 355 240,26**

الجدول 3

التبرعات الواردة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	*التبرعات*
البرازيل	10 000,00
الصين	300 000,00
فرنسا	21 810,25
الهند	100 000,00
كازاخستان	15 000,00
باكستان	9 492,00
الفلبين	25 000,00
المملكة العربية السعودية	90 000,00
سنغافورة	10 000,00
إسبانيا	21 929,82
الإمارات العربية المتحدة	100 000,00
مجموع التبرعات	**703 232,07**

رابعاً- تعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها صندوق التبرعات خلال الجولة الرابعة للاستعراض، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرة الإقليمية لفرع الاستعراض الدوري الشامل

46- تواصل المفوضية التركيز على تعزيز تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل من خلال الاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات لزيادة أثر الآلية إلى أقصى حد. وينطوي هذا النهج على زيادة الدعم التقني من أجل تعزيز تطوير نظم حماية وطنية قوية، وبالتالي ضمان تحسينات ملموسة على أرض الواقع. وخلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدت في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في عام 2023، أكدت العديد من الدول المستفيدة، اعترافاً بالأثر الإيجابي الذي أحدثه صندوق التبرعات على المستوى الوطني، أهمية المساعدة المالية والتقنية المستلمة في تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وإنشاء قواعد بيانات لتتبع التوصيات ودعم عملية التشاور من أجل وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات[7].

47- وجرى التأكيد خلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى على أن الاستعراض الدوري الشامل يحتل موقعاً فريداً في تعزيز حقوق الإنسان كجزء من جهود التنمية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة. وأكدت دعوة الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان على الدور الحاسم للآليات من قبيل الاستعراض الدوري الشامل في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، وهو مبدأ ينعكس في "خطتنا المشتركة". وما فتئت التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، تشكل جزءاً من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي اعتمدتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

48- ويجري اتخاذ مبادرات مشتركة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة ومكتب دعم بناء السلام، من أجل تعزيز استخدام الاستعراض الدوري الشامل نقطة انطلاق لتعاون الأمم المتحدة مع الدول وتحقيق تأثير الأنشطة إلى أقصى حد على الصعيد القطري عن طريق الجمع بين مختلف مصادر التمويل. وأعرب مجلس الأمناء، خلال زيارته لمنطقة آسيا الوسطى، عن سروره لتعميق التعاون مع بقية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والاستفادة من القدرات الإضافية في مجالات التحليل والدعوة والبرامج التي تضعها بقية المنظومة من أجل تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد القطري.

49- وتتعاون المفوضية تعاوناً فعالاً مع مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة من أجل تعميق مشاركة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الاستعراض الدوري الشامل، والاستفادة من الآلية لمساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة على التصدي للتحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. ويعقد مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان، مناقشات مركزة مع المنسقين المقيمين قبل استعراض البلدان المعنية بفترة تتراوح بين 9 و10 أشهر بغية التشجيع على مشاركة الفريق القطري بأكمله في الآلية، بما في ذلك في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتمكّن هذه الاجتماعات المنسقين المقيمين من التعمق في تحليل التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان التي حددت في الاستعراضات السابقة على أساس المعلومات المستقاة من نتائج الاستعراضات السابقة وفهم أفضل لدور كيانات الأمم المتحدة في جميع مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل.

(7) A/HRC/53/58، الفقرة 61.

50- وفي عام 2023، واصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم مساهمات لأحد التقارير الثلاثة التي تستخدم أساساً للتحاور الذي عُقد في إطار الفريق العامل. وفي عام 2023، تلقى الفريق العامل في المتوسط، في كل دورة من دوراته، 39 تقريراً من مختلف كيانات الأمم المتحدة، مما يمثل زيادة بنسبة 40 في المائة مقارنة بالجولة الثانية للآلية. ويستخدم المنسقون المقيمون بصورة متزايدة دورات مجلس حقوق الإنسان للإعراب عن دعمهم للدول الأعضاء خلال مرحلة المتابعة. فعلى سبيل المثال، ذكر المنسق المقيم في الفلبين، في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، أن نتائج استعراض الفلبين ستؤدي دوراً هاماً في تحديد تصميم وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2024-2028.

51- وشهد مجلس الأمناء، خلال زيارته إلى كازاخستان وقيرغيزستان، عدة أمثلة على الكيفية التي يمكن بها لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تقدم مشورة سياساتية متكاملة وجيدة في مجال السياسات عندما تعمل معاً لدعم حقوق الإنسان. ويرى مجلس الأمناء أن استمرار التعاون الميداني الوثيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة سيكون أساسياً للتصدي للتحديات الجديدة، بما في ذلك التخفيف من أثر تغير المناخ على أشد الفئات ضعفاً في المنطقة.

52- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/51، وبعد موافقة الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2022 على ميزانية تنفيذ القرار، بدأت في عام 2023 الجهود الرامية إلى توسيع نطاق القدرات المكرسة للمفوضية في جميع المكاتب الإقليمية للاستجابة بفعالية لطلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء، وإدارة صناديق التبرعات. وشرعت المفوضية في عملية إيفاد 11 من المستشارين الإقليميين للاستعراض الدوري الشامل مكلفين بضمان تقديم الدعم في مجال بناء قدرات الدول في منطقة كل منهم. بيد أن عملية الاختيار تأخرت بسبب القيود المؤقتة المفروضة على التوظيف التي وضعها الأمين العام في سياق إدارة تطور أزمة السيولة التي تواجه الأمم المتحدة.

خامساً- استنتاجات

53- يوفر الاستعراض الدوري الشامل منبراً بالغ الأهمية للتعاون وتعزيز الحوار وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيين. وتوفر التوصيات التي تتلقاها الدول موضوع الاستعراض خريطة طريق للتعاون التقني، وتساعدها على معالجة قضايا حقوق الإنسان الأكثر إلحاحاً وتحديد السكان المعرضين للتهميش أو التجاهل. ويُقدَّم التعاون التقني الذي يدعمه صندوق التبرعات، في جملة أمور، للمبادرات الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والأطر القانونية والسياسات والخدمات وقدرات أصحاب المصلحة، مما يعزز استمرار الآثار الإيجابية على تنفيذ الالتزامات الدولية للدول في مجال حقوق الإنسان. وتعمل المفوضية مع كيانات الأمم المتحدة من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الجهود الوطنية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

54- وسيمكن إيفاد مستشارين إقليميين للاستعراض الدوري الشامل المفوضية من الاستجابة للعدد المتزايد من طلبات المساعدة التقنية بمزيد من الفعالية، وتقديم المشورة والدعم في الوقت المناسب إلى الدول من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وتعاون المستشارين الإقليميين النشط مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية سيعزز الدعم الذي تقدمه المفوضية لإدماج التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل في وثائق البرمجة المشتركة للأمم المتحدة وفي الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

55- وستواصل المفوضية ضمان تنفيذ التعاون التقني الفعال، الذي يؤدي إلى تحولات دائمة على أرض الواقع، من خلال التنسيق والتكامل القويين والمشاركة النشطة من جانب الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والجهات المانحة والمنظمات الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، ستواصل المفوضية تعزيز تعاونها النشط مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان أن تؤدي آلية الاستعراض الدوري الشامل دوراً أساسياً في النهوض بحقوق الإنسان كجزء من الجهود الإنمائية، بما في ذلك عن طريق ربط حصائل ونواتج البرامج والمشاريع ربطاً واضحاً بتنفيذ التوصيات القطرية المحددة الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، التي تتسم بزيادة كبيرة في طلبات الحصول على التعاون التقني، إلى جانب محدودية الموارد، ستعمل المفوضية على تعزيز فعالية هذا التعاون.

56- وفي الوقت نفسه، من المهم بالقدر ذاته ضمان توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للتعاون التقني من خلال المساهمات العادية والتبرعات للاستجابة على نحو ملائم للطلبات المتزايدة للحصول على المساعدة التقنية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وسلطت الدول وأصحاب المصلحة الآخرون المشاركون في حلقة النقاش الرفيعة المستوى في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، في عام 2023، الضوء على الحاجة إلى تمويل مستدام لصندوقي التبرعات التابعين للاستعراض الدوري الشامل، ودعوا إلى زيادة وتعزيز الدعم المالي المقدم لهما[8]. وبناء على ذلك، ستدعو المفوضية إلى توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات وطويل الأجل لصندوق التبرعات، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة المانحين، وإلى توفير دخل سنوي من التبرعات بحد أدنى قدره 3 ملايين دولار لتلبية طلب الدول المتزايد للحصول على المساعدة التقنية.

(8) A/HRC/53/58، الفقرات 33 و44 و50.